

ابراهيم الامين

## استعدوا لفنون المجنون دونالد ترامب

«دونالد ترامب غبي، فنّان في بيع الهواء، ومصدر حرج لأميركا»

روبرت دي نيرو

الحراك الشعبي في قلب الولايات المتحدة الأميركية ليس من النوع الذي يشبه الحراك عندنا. نحتاج إلى صبر لنعرف ما إذا كان الشعب الأميركي قادراً على إحداث تغيير حقيقي. في انتظار ذلك، علينا، نحن أبناء هذه المنطقة المجبولة بالدم والنار، التدرّب على تلقّي فنون أكثر رؤساء أميركا جنوناً. دونالد ترامب يريد إنعاش أميركا، والفهم المبسط للراسمالية الأميركية يفيدنا بأنه يريد المزيد من الأموال. وهو، في مراجعته الحالية لموازنة حكومته، يفكر في إلغاء معظم نفقات الإدارة الأميركية خارج البلاد والتي ترد ضمن «برامج الدعم». وقد يصل به الأمر إلى تعديل خريطة الانتشار الدبلوماسي لبلاده. وهو عندما يفعل ذلك، يقول للعالم إنه لا يريد أن تنفق بلاده قرشاً واحداً على أي برنامج لمساعدة أحد من غير الشعب الأميركي. كما يريد رفع مستوى التحصيل المالي من الخارج، ما يؤدي إلى

محاولة جديدة لاحتواء الأسد ومقايضته: أترك إيران وخذ سوريا

عودة إلى عزل إيران وعمل ميداني لقطع طريق البر إلى دمشق

حزب الله عدو استراتيجي، ومواجهته تتطلب عملاً سياسياً وعسكرياً

استنتاج بسيط: كل خدمة تقوم بها أميركا تريد مقابلها الواضح والمباشر والمضمون.

في الطريق إلى تحقيق ذلك، يحتاج برنامج ترامب إلى نفس القواعد التقليدية في بناء علاقات أميركا مع العالم. عندها، قد لا يجد ترامب حاجة إلى أوروبا كما هي اليوم. وفي حال تقرر تعزيز حلف الناتو، فعلى الجميع دفع الأموال. إلا أن كل تراجع أميركي عن أدوار قائمة في أكثر من منطقة عالمية لا يعني أن الأمور ستكون بخير. فليس محسوماً أن المؤسسات القابضة على القرار في الولايات المتحدة ستترك الرجل يفعل ما يريد. كما أن ما يسمى المصالح القومية الأميركية يفترض الانتقال إلى الخارج، لا الانزواء في الداخل تحت شعار «أميركا أولاً». وهذا يقودنا، من جديد، إلى التركيز على المصالح الجوهرية للولايات المتحدة في منطقتنا، وسط تعاطف الخشية من أن يكون ترامب أكثر عنفاً وجنوناً من كل أسلافه. وهنا بيت القصيد.

من هم أعداء القيم التي يمثلها ترامب في منطقتنا؟ بالتأكيد، للرجل ولرجاله نظرة مختلفة تجاه السعودية ودول الخليج، وحتى تركيا. ولكن، ليس في اتجاه التخلي عن هؤلاء. وكل شكوى من خلل في النظام الصهيوني لا تعني استعداد الولايات المتحدة للتخلي عن إسرائيل. ولا يجب توقع تعديلات على لائحة الأعداء، حتى عندما يظهر

الرئيس الأميركي حماسة إضافية لمواجهة تنظيم «داعش» وإخوته، إذ لن يكون ذلك بالطريقة التي تفيد الخصوم الأساسيين.

الجبهة التي يريد ترامب مواجهتها تضم، اليوم، روسيا وإيران والعراق وسوريا وحزب الله، وكل قوة تمثل خطراً على إسرائيل. وعندما يقرر المواجهة مع هذا المحور، سيعمل على جمع كل حلفاء أميركا التقليديين، ومن بينهم إسرائيل، استعداداً لهذه المواجهة. ولأن الأمور لا تتم دفعة واحدة، فإن ما يجري منذ فترة في منطقتنا هو جزء من المسار الذي تعمل عليه كل الإدارات الأميركية. أما التعديلات، فهي المناورات التي بإمكان الرئيس الجديد القيام بها. وفي هذا السياق يمكن إيراد الآتي: أولاً: في ملف روسيا، لا يسعى ترامب إلى مواجهة شاملة مع موسكو، ولا إلى مصالحة تمنحها الأدوار الكبرى التي تريدها. لكنه مستعد لتسوية تسوية مساحات وهوامش إضافية، شرط أن تبقى الإمرة في يد واشنطن. وهذا يستلزم إبقاء الضغوط على روسيا، بكل الأشكال، ومنعها من توسيع دائرة نفوذها في فضاءها الجغرافي، وفي المساحات الأبعد، وخصوصاً في منطقتنا. وترامب كان صريحاً مع كثيرين التقاهم بعد انتخابه، عندما قال إن ما يجري في سوريا وعلى حدودها الشرقية يمثل النقطة التي تخيّرنا بين التفاهم أو الاشتباك مع روسيا. وهذا يعني أن واشنطن تريد العمل بقوة في هذه المنطقة.

ثانياً: في ملف إيران، يعرف الرئيس الأميركي الجديد أن بلاده لم تربح شيئاً من اتفاقها النووي مع إيران. فلا هي ضمنت عدم لجوء طهران إلى إعادة تفعيل البرنامج، ولا هي حصلت على أي تغيير في سياسات إيران الخارجية، وخصوصاً في المنطقة المشتعلة من العراق وسوريا، إلى اليمن، وسط قلق على مصير الجزيرة العربية وإسرائيل. واليوم، يريد ترامب العودة إلى المواجهة مع إيران، لإجبارها على التفاوض على ما رفضت البحث به أثناء التفاوض على البرنامج النووي.

ترامب معني، هنا، بالعمل بقوة على عزل إيران. وتسعى أميركا إلى توسيع دائرة انتشارها ونفوذها في العراق، لا لامتلاك حق الفيتو سياسياً، بل أكثر من ذلك. فكيف عندما يصل عدد الأميركيين في العراق إلى أكثر من 15 ألف شخص، بين عسكري وأمن وموظفين ودبلوماسيين. وبالترامن، يجري بناء قواعد عسكرية برية وجوية أميركية في مناطق عراقية، يصدف أنها تشرف على طول الطريق الذي يوصل إيران بسوريا من خلال العراق. وهو ما يترافق مع شروط وتعقيدات تضعها الولايات المتحدة على معركة «داعش» في غرب العراق.

ثالثاً، في ملف سوريا، الجديد الوحيد بالنسبة إلى إدارة ترامب هو استعداده العملي للعالم علناً مع الوقائع القائمة، مثل تحضير نفسه والعالم للتخلي عن شعار إسقاط الرئيس بشار الأسد. وربما يذهب إلى أبعد من ذلك، تحت شعار التعاون مع القيادة السورية في مواجهة «داعش» وإخوته. لكن، في هذه النقطة، لا يتصرف ترامب كممثل لجمعية خيرية، بل إن هاجسه الوحيد رسم إطار للنفوذ الروسي في سوريا للتفرغ لطموحه بإخراج إيران من سوريا، ما يدفع إلى الاعتقاد، بقوة، بأننا سنكون أمام

محاولة احتواء جديدة للقيادة السورية، تقوم على مقايضة: يستعيد الأسد حكمه على كل سوريا وتلقي الدعم لإعادة الإعمار، مقابل التخلي عن تحالفه مع إيران.

وبالتالي، فإن تعاطف التهديد الإرهابي للغرب بقيادة الولايات المتحدة، لا يعني حكماً هزاهب أميركا نحو معركة مع «داعش» تكون نتيجتها لمصلحة الأسد وحلفائه في إيران وحزب الله. وهي خطة تقتضي تعاملًا مختلفاً مع تركيا والأكراد، والتعجيل في محاولة إنتاج قوة عسكرية مولية تماماً للإدارة الأميركية، كالتالي يجري العمل عليها بين عشائر شرق سوريا.

رابعاً، في ملف حزب الله والعدو الإسرائيلي، سيكون من الغباء توقع تبدلات جوهرية - أو حتى شكلية - في التعامل مع هذا الملف. فواشنطن لا تزال مقتنعة بأن إسرائيل تمثل الحليف الاستراتيجي، فيما يمثل حزب الله العدو الاستراتيجي. وقد أضافت الولايات المتحدة على هواجسها التوسع والنفوذ الإضافيين لحزب الله خارج لبنان وفلسطين، وحيث تشعر به أميركا بوضوح في العراق واليمن، إضافة إلى دوره المركزي في سوريا.

ولأن محاولة الاحتواء المحتملة مع الحكم في سوريا ستفشل حتماً، فإن السلاح الوحيد بيد واشنطن وإسرائيل هو رفع مستوى مشاركة أطراف وحكومات عربية. في معركة أتية حكماً مع الحزب، سواء في لبنان فقط، أو في لبنان وسوريا وأماكن أخرى. وهذا يوجب إبقاء الاستنفار السياسي والإعلامي ضد الحزب، والعمل أكثر على إعادة تفعيل الفتنة السنوية - الشيعية، وربما العمل على فتنة شيعية - شيعية حيث يمكن القيام بذلك. لكن الأساس هو توفير الجاهزية الضامنة لشن حرب رابحة ضد الحزب من قبل إسرائيل.

خامساً، في اليمن، تشعر الولايات المتحدة بأن الفشل السعودي في تحقيق نصر قد ينعكس تراجعاً متسارعاً في قدرات السعودية داخل حدودها، وعلى مستوى المنطقة. فكيف إذا ترافق مع تراجع إضافي في قدرة الإمارات العربية المتحدة على تثبيت الوضع في جنوب اليمن، حيث ليس متوقفاً أبداً ترتيب الوضع هناك، بطريقة تصلح لاستخدام الجنوب منصّة فعّالة للحرب ضد صنعاء والشمال.

لكن الهاجس الإضافي الأميركي، والإسرائيلي، يتصل بكون الحكم القائم شعبياً وعسكرياً في مناطق واسعة من اليمن، إنما هو في الحقيقة جزء من التحالف الذي تقوده إيران. وبالتالي، فإن أي نجاح لهذا الفريق يعني، بالنسبة إلى الأميركيين، مدخلاً لتغييرات كبيرة في الجزيرة العربية. وهو الأمر الذي لا تحمّله واشنطن ولا أوروبا ولا إسرائيل. فماذا عن موقف واشنطن بعد إعلان الجيش اليمني أمس نجاح تجربة إطلاق صاروخ باليستي يصيب العاصمة السعودية؟

في هذا السياق، يظهر الأميركيون اهتماماً عملياً بإعادة تكوين تحالف سياسي وعسكري، يكون عنوانه «مواجهة النفوذ الإيراني»، لكن غايته توجيه الضربات لكل أطراف المحور الذي تقوده إيران. وفي هذه الحالة، يجب التدقيق في الحوار القائم اليوم بين إدارة ترامب والقيادة المصرية، التي بات الغرب مقتنعا بأنها صاحبة الدور العملي الوحيد في أي حلف يراد قيامه في مواجهة إيران.

## المشهد السياسي

## هل يشترط عون النسبية الكاملة لإجراء الانتخابات؟



هيثم الموسوي

على صعيد آخر، وصل إلى بيروت أمس وزير الدولة لشؤون الخليج في وزارة الخارجية السعودية ثامر السبهان في زيارة رسمية، يلتقي خلالها عدداً من المسؤولين. (الأخبار)

وعدالته، مع تفهمنا لحجم الدوائر». تغريدة رئيس الحزب الديمقراطي تطابقت مع كلام الوزير السابق وثام وهاب، الذي تساءل «أين استهداف الطوائف في ما يقوله عون حول قانون عادل للانتخابات ووحدة المعايير والنسبية؟ إن مشاريع اغتصاب السلطة انتهت في لبنان». من جهة أخرى، ينعقد مجلس الوزراء الأربعاء المقبل، وأبرز ما على جدول أعماله: مشروع الموازنة التي لم تُقر منذ عام 2005. إضافة إلى سفر رئيس الجمهورية في 13 و14 الجاري إلى مصر والأردن.

لانتخابات. مصادر في كتلت التغيير والإصلاح لا تستبعد أن يُصعد عون من ضغوطه، وصولاً حتى إعلانه «رفضه إجراء الانتخابات، إلا وفق النسبية»، مُتسلحاً بموقف داعمي النسبية الكاملة الذين يؤكدون أن أقصى تنازل ممكن أن يقدموه هو أن تكون النسبية على أساس 13 دائرة. وفيما يُحاول النائب وليد جنبلاط تصوير النسبية على أنها تهديد وجودي للدرّوز، عرّذ الوزير طلال أرسلان على «تويتر» بأن «أي قانون انتخابي لا يلحظ النسبية ناقص ومجحف ولا يحقق صحة التمثيل

الكاملة، على أساس تقسيم لبنان إلى 13 دائرة، على أن يُبحث هذا الطرح بين ممثلي التيارات والأحزاب السياسية. وبحسب مصادر عونية، فإن هذا المشروع يحظى بدعم رئيس الجمهورية ميشال عون، الجدي في قراره تعطيل الانتخابات النيابية إذا كانت ستجرى وفق قانون الـ 2008 (المعروف بقانون الستين). كما أن مبادرته إلى إجراء استفتاء شعبي لاختيار قانون الانتخاب لم تكن وليدة ساعتها، بل إنها في سياق الضغط على القوى السياسية للتوصل إلى قانون جديد

قد يكون الكلام في ما خصّ قانون الانتخابات مُكرراً طالما أن القوى السياسية المكلفة البحث عن صيغة جديدة لم تقم بعد بواجباتها. الأزمة تتفاقم، والبلاد تسير نحو المجهول. وقد تهاوت كل صيغ قانون الانتخاب التي درستها القوى ثنائياً أو في اللجنة الرباعية التي شكّلت لهذه الغاية. ولا حل للخروج من النفق المظلم الذي دخلته البلاد سوى بتبني طرح النسبية كاملة. لا يُطرح الأمر من باب التمنيات. فالمرحلة المقبلة، وفق معلومات «الأخبار»، ستشهد تقدماً لطرح النسبية